أصدرت تقريرها الإداري والمالي للعام «2016» تضمن أبرز ما قامت به من مشاريع داخل وخارج الكويت

الربيعة: العمل الخيري في «إحياء التراث» اكتسب سمعة دولية

توزيع الحقائب المدرسية على الطلاب في إحدى الدول

توزيع مساعدات في حلب

أصدرت جمعية إحياء التراث الإسلامي تقريرها الإداري والمالي للعام المنقضي «2016م» تضمن أبرز ما قامت به اللجان التابعة للجمعية من مشاريع وأعمال سواء داخل أو خارج الكويت.

وفي تصريح لوليد الربيعة - أمين سر جمعية إحياء التراث الإسلامي - قال: بأن العمل الخيري في جمعية إحياء التراث الإسلامي اكتسب سمعة دولية بإنجازاته الكثيرة وقد تميز هذا العام بأعمال ومشاريع داخل وخارج الكويت.

ففي داخل الكويت استمرت الجمعية بمساهماتها في شتى المجالات التعليمية والخيرية ومن ذلك: قيام إدارة لجان الزكاة والصدقات التابعة للجمعية بالعمل على إحياء فريضة إيتاء الزكاة والمساعدة في سد حاجة الفقراء والمحتاجين داخل الكويت حيث تم مساعدة أكثر من «8183» حالة.

كما قامت الجمعية بإنشاء حلقات لتحفيظ القرآن الكريم بلغ عددها «112» حلقة يدرس فيها ما يقارب من «7» آلاف طالب وطالبة وتعمل على مدار العام.

وأضاف الربيعة أن من أولويات العمل في داخل الكويت والذي تحرص عليه الجمعية نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع بكافة فئاته بالكلمة الطيبة والدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة وظهر ذلك جليا فيما تنفذه لجان الدعوة والإرشاد التابعة لها من طباعة الكتب وتنظيم المحاضرات والحملات الدعوية ومواجهة ما يطرأ على الساحة من ممارسات خاطئة تسيء لديننا وعادات وتقاليد مجتمعنا الإسلامي كذلك التعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والإعلامية من أجل إصلاح المجتمع ونشر الخير.

وقد بلغ عدد المحاضرات والدروس الشرعية والعلمية التي نفذتها هذه اللجان أكثر من «290» نشاط خلال العام فقط وتنظيم ما يقارب من «15» ملتقى وأسبوع ثقافي منها على سبيل المثال: ملتقى «الكويت عاصمة الثقافة الإسلامي 2016» والذي عقد في المقر الرئيس للجمعية وملتقى «حياة القلوب» وملتقى «أحكام السفر» في العارضية كذلك ملتقى «التعامل الأسري وفق المنهج النبوي» وملتقى «أفلا يتدبرون القرآن» في صباح الناصر بالإضافة لتنظيم ملتقى «رمضان شهر المحبة» في هدية وملتقى السيرة بعنوان: «أولئك آبائي» وملتقى «أولادنا والتربية» في الجهراء. وذلك سعيا من الجمعية لبث الوعي والدعوة الى الله تعالى وحماية جميع فئات المجتمع وخصوصا الشباب من الضياع والانحراف واستغلال وقت فراغهم وخصوصا في العطلة الصيفية بما يعود عليهم بالنفع في دينهم ودنياهم.

أما اللجنة النسائية والتي حملت على عاتقها أمانة الدعوة إلى الله والقيام بواجبها نحو جمهور النساء فقد سعت إلى تحقيق الأهداف التي تصبو إليها ومنها: تأصيل العقيدة الصحيحة وبيان عقيدة أهل السنة والجماعة ونشر الدعوة إلى الله و إحياء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال مختلف الأنشطة والفعاليات الدعوية. ولم تغفل اللجنة الجاليات التي تعيش بيننا حيث اهتمت بتثقيفهن من خلال تنظيم المحاضرات والندوات وتوزيع الكتيبات بعدة لغات كذلك دعوة غير المسلمات منهن وذلك من خلال حلقة التنوير بالإسلام.

وحول عمل الجمعية خارج الكويت قال وليد الربيعة - أمين سر جمعية إحياء التراث الإسلامي - بأن نشاط الجمعية خارج دولة الكويت يمتد إلى جميع قارات العالم ويتمثل في: الدعوة الى الكتاب والسنة ونشر العقيدة الإسلامية الصحيحة بين المسلمين كذلك إقامة المشاريع الخيرية التي يحتاجها المسلمون في كل أنحاء العالم «مساجد - مدارس - مراكز صحية - مزارع» ومساعدة الدعاة ومعلمي القرآن وتفريغهم للعمل على نشر دين الله تعالى بالإضافة لإغاثة المنكوبين وتقديم الإعانات الغذائية والدوائية والاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي يعود نفعها على المسلمين بالاكتفاء الذاتي وإيجاد فرص عمل للمسلمين.

ويأتي ذلك بدعم من المسؤولين في الدولة في وزارة الخارجية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل والجهات الحكومية الأخرى.

ومن أهم إنجازات الجمعية على هذا الصعيد خلال العام الماضي «2016م» في مجال المشاريع الخيرية هي: بناء «768» مسجداً و«52» مركزا إسلاميا و«41» مدرسة وبناء «2» كلية جامعية وإنشاء «64» مزرعة كذلك بناء «11» دارا للأيتام و«201» سكناً للفقراء كذلك القيام بحفر «2915» بئراً وعمل «301» مشروعاً إنتاجيا و«1611» مضخة يدوية بالإضافة لكفالة الدعاة ومحفظي القرآن.

هذا بالإضافة لمشاريع الإغاثة العامة التي تهدف لتوفير مواد الإغاثة بمختلف أنواعها لمنكوبي الكوارث الطبيعية وإيصالها لهم بأسرع وقت كما في سوريا واليمن وإندونيسيا والفلبين والصومال كما تبنت الجمعية تنفيذ بعض المشاريع الموسمية مثل: «إفطار الصائم» ومشروع «ذبح الأضاحي» ومشروع «الحج».

كما تقوم الجمعية بتنفيذ مشاريع «الكتب والمكتبات» والتي يأتي في مقدمتها مشروع «مكتبة طالب العلم» وبلغ عدد المكتبات التي أصدرتها الجمعية حتى الآن «8» مكتبات مختلفة ضمت مراجع قيمة أساسية للدعاة وطلبة العلم وكان الإصدار الثامن من هذه المكتبة إصدار متخصص في التحذير من الإفساد في الأرض والتطرف والتكفير والغلو في الدين حيث قدمت الجمعية من خلاله نموذجاً ملموساً لمنهجيتها السليمة بالسير على نهج الوسطية وتجسيداً حياً لأهدافها في خدمة التراث الإسلامي ومساهمة منها في إيضاح مسائل الخلاف والنزاع التي تدور على الساحة مستنيرة بأقوال العلماء الراسخين.

وحول نشاط الجمعية في مجال كفالة الأيتام قال وليد الربيعة - أمين سر جمعية إحياء التراث الإسلامي: مشاريع كفالة الأيتام من المشاريع المهمة والتي تحظى بأولوية العمل في الجمعية والذي تهدف من ورائه رعاية أطفال المسلمين ممن فقدوا آباءهم وتوفير متطلبات العيش الكريم لهم بعيداً عن الانحراف والضياع. وتعمل الجمعية في هذا المشروع في اتجاهين رئيسيين: الأول: كفالة اليتيم بمبلغ شهري يضمن له الحياة الكريمة والاتجاه الثاني: إنشاء مؤسسات متخصصة لتربية وتعليم وإيواء هؤلاء الأيتام ومثال ذلك مشاريع الإيواء ومنها قرى ودور أيتام نموذجية وقد أنجزت الجمعية خلال العام «2016م» فقط عدد «11» دارا للأيتام في القارة الهندية والقارة الأفريقية وفي دول جنوب شرق آسيا.

وكذلك مشاريع التعليم مثل: مدارس ومعاهد فنية متخصصة يتعلم منها الأطفال الأيتام حرف وصناعات يدخلون بها إلى الحياة العملية وقد تكفلت الجمعية بما يقارب «37662» يتيما في مختلف الدول الفقيرة من خلال اللجان القارية التابعة لها.

كما تطرق الربيعة إلى سعي الجمعية إلى إبراز دورها عالمياً ومحلياً في المساعدات الإغاثية والطبية والتعليمية والمعيشية للذين يعانون من الكوارث الطبيعية والحروب وذلك من خلال مشاركتها في العديد من المعارض والفعاليات التي تعقد خارج الكويت ومن ذلك المشاركة في معرض «مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني» والذي عقد في العاصمة التركية «اسطنبول» حيث قامت الجمعية من خلاله ببيان أبرز مشاريعها وأعمالها الإنسانية وخصوصا في مجال الإغاثة الإنسانية بجميع أنواعها ثم المشاريع التعليمية في مختلف أنحاء العالم والتي تجاوزت الستمائة مشروع ما بين مدرسة ومعهد وحاضنات حرفية. بالإضافة لإنجازاتها في توفير مياه الشرب عبر إنشاء الآبار بمختلف أنواعها وخزانات المياه وغيرها كذلك تم بيان مشاريعها في المجال الصحي من مستشفيات ومراكز صحية وغيرها.

كما شاركت الجمعية في مؤتمر «مواجهة التطرف الفكري» والذي أقامته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية برعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله حيث شاركت الجمعية بورقة عمل متميزة بعنوان: «جهود جمعية إحياء التراث الإسلامي في مواجهة التطرف الفكري والإرهاب» وقد تضمنت الورقة ثلاثة فصول رئيسية لخصت الجمعية في الفصل الأول منها «الموقف الشرعي من التطرف الفكري.. أسبابه.. مصادره.. علاجه» شارك بها الشيخ طارق العيسى - رئيس مجلس إدارة جمعية إحياء التراث الإسلامي - حول «تجارب المؤسسات والهيئات الإسلامية» وعلى رأسها جمعية إحياء التراث الإسلامي.

كذلك المشاركة في فعاليات احتفالية «الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية 2016» بتنظيم العديد من الأنشطة والمحاضرات ومنها: ملتقى ثقافيا لبيان إنجازاتها خلال مسيرة عملها الخيرية وأهدافها ودورها في العمل الخيري داخل وخارج الكويت ومساهمة الجمعية في بيان خطر الأفكار التي تسعى لنشر التطرف والتكفير في مجتمعاتنا الإسلامية حيث تم تنظيم محاضرة: «نبذ التطرف والغلو في الدين والحث على طاعة ولي الأمر بالمعروف» ألقاها الشيخ/د.محمد الحمود النجدي وعرض فلم وثائقي عن تاريخ وإنجازات الجمعية في جميع مجالات العمل الخيري منذ تأسيسها بالإضافة لافتتاح معرض لاستعراض صور المشاريع الخيرية داخل وخارج الكويت والتي قامت بها الجمعية.

وأخيرا فإننا نهيب بأهل البر والإحسان الاستمرار في عمل المشاريع الخيرية التي تخدم المسلمين أينما وجدت الحاجة فهذه المشاريع الخيرية يحفظ الله عز وجل بها العباد والبلاد.

وفي نهاية تصريحه شكر وليد الربيعة - أمين سر جمعية إحياء التراث الإسلامي - حكومة دولة الكويت ممثلة بوزارة الشئون ووزارة الخارجية ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة والتي يسرت لهذه الجمعيات الخيرية العمل لمساعدة إخواننا المسلمين في شتى بقاع الأرض.

- ساعدنا أكثر من «8183» حالة وإنشاء أكثر من «112» حلقة تحفيظ
- تنظيم المحاضرات والدروس الشرعية والعلمية يهدف لحماية فئات المجتمع
- نشاط الجمعية يمتد إلى جميع قارات العالم ويأتي بدعم من المسؤولين في الدولة
- نفذنا مشاريع موسمية مثل «إفطار الصائم» و«ذبح الأضاحي» و«الحج»

تتمات

مجلس الوزراء

والعجمي، بينما لن تنظر في قضية سحب جنسية أحمد الجبر لوجودها في أروقة المحاكم لحين الفصل فيها رسمياً.

إلى ذلك طغى الخلاف حول قضية تمكين المحكمة الإدارية من النظر في شكاوى المتضررين من مسألة سحب الجنسية، فبينما واصل الفريق المؤيد الحشد في هذا الاتجاه من خلال دعم المقترح النيابي، مؤكدا أن جلسة المجلس اليوم ستكون شاهدة على حسم هذا الأمر، نادت أصوات بالتمهل وعدم العبث في قوانين الجنسية، مؤكدة أن «الجنسية خطر أحمر».

وبالرغم من عدم اتضاح السيناريو الذي سيتم من خلاله النظر في المقترح «الأزمة»، إلا أن هناك نواب أشاروا إلى أن الأمر سيكون من خلال تقديم طلب نيابي بمناقشة الموضوع أو من خلال رد لجنة الداخلية والدفاع لتقريرها حول المقترح حيث كان المجلس قد كلفها بدراسته خلال أسبوعين.. وقد انقضت الفترة.

في هذا الإطار قال النائب راكان النصف إنه سيصوت مؤيداً للسماح للقضاء بنظر شكاوى المتضررين من مسألة سحب الجنسية في حال مناقشة الموضوع في جلسة «اليوم»، مؤكدا أنه لن يساهم في أي محاولة لشرعنة شيء مخالف في تلك القضية.

وأوضح النصف أننا بلا شك أمام واحدا من أخطر القضايا الموجودة على الساحة السياسية وهو قانون الجنسية وكيفية التعاطي مع المنح أو السحب، مبينا أنه مع تعديل القانون من أجل توفير الأرضية القانونية والتشريعية لكي يحتكم أي شخص مظلوم الى القضاء، وعلى وزارة الداخلية أثبات المزورين أمام القضاء.

من جهته قال النائب جمعان الحربش من ندوة أقيمت في الجامعة صباح أمس أن سمو الأمير لم يشترط اعتذار سعد العجمي لإعادة جنسيته «مستدركا وسعد العجمي لايرفض الإعتذار أصلا».

وقال عضو مجموعة الـ80 صالح الفضالة أن وفد المجموعة أبلغ رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الرفض المطلق للمقترحات بتعديل قانوني الجنسية والمحكمة الإدارية، مؤكدا أن هذه التعديلات خط أحمر.

وأضاف الفضالة أن مجلس الامة سيد قراراته في الكثير من القضايا، لكن لن نقبل أو نسمح بمس وحدتنا الوطنية وتعرض هويتنا إلى التمزيق من خلال مثل هذه التعديلات.

وأضاف أن رسالتنا إلى النواب هي رفض مثل هذه التعديلات «معربا عن أمله في تجاوز مجلس الامة جلسة اليوم ويبشر القاعدة الكبيرة من المواطنين أن هذه القضية انتهت كي يتفرغ المجلس لاستكمال جدول أعماله.

من جهته رفض النائب محمد هايف مبادرة مجموعة الـ80 فيما يخص رفضهم التعديلات على قانون المحكمة الإدارية، قائلا: «حضر بعض المواطنين إلى مجلس الأمة ويريدون فرض رأيهم على نواب الأمة ويوجهون بل ويتوعدون ويهددون النواب إذا وافقوا على تعديلات قانون الإدارية للنظر في الجنسية».

وبين هايف أن تهديد نواب الأمة هو سلوك غير حضاري، لافتا إلى أنه يحترم كل الآراء لكن يجب أن لا تكون بشكل تهديد لممثلي الشعب، قائلا يجب أن يعرف الكل حجمه.

من جانب آخر أعرب النائب خالد الشطي عن ثقته في اللجنة التي كلفت من قبل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لبحث قضية سحب الجنسي، مؤكدا أن هذه اللجنة محايدة وتعمل وفق مسافة متقاربة من الجميع.

وأكد أن حكمة سمو الأمير جنبت الكويت ما لا يحمد عقباه، مشددا على ضرورة عدم السماح بتشريع قوانين لمصلحة شخصية.

وشدد على ضرورة أن يكون التعديل على قانون الجنسية شاملا وليس إضفاء الحماية على المزورين والمحافظة على مكتسباتهم.

ورأت النائبة صفاء الهاشم أن التعديلات على قانون الجنسية ما هي إلا تجاذبات سياسية الحكومة فيها هي الخصم والحكم.

وشددت الهاشم على ضرورة الا تكون قضايا اسقاط أو سحب الجنسي من أعمال السيادة في الوقت الذي أكدت فيه عدم جواز شرعنة التزوير والازدواجية.

وأكدت الهاشم تأييدها أن يكون سحب أو اسقاط الجنسية عن طريق الحكومة لكن تحت رقابة القضاء، مطالبة الحكومة بإبداء أسباب سحب الجنسي.

ومن جانبه أصدر التجمع الإسلامي السلفي بياناً أعرب فيه عن قلقه من اعلان بعض النواب عن صفقة سياسية يتم من خلالها إرجاع الجنسي المسحوبة ممن سحبت منهم مقابل عدم تقديم اي استجواب الى رئيس مجلس الوزراء خلال المجلس الحالي

وأعلن التجمع عن رفضه لهذه الصفقه قائلا انه لا يجوز ان تكون المواطنة والهوية خاضعه لأي صفقات سياسية بل يجب أن يكون التعامل مع ملف الجنسيه للمستحقين وفق القانون و ضوابطه فقط بلا ظلم او انحياز لاي احد.

وشدد على أن اخضاع ملف الجنسي المسحوبة للصفقات السياسية أمر يسقط هيبة الدولة و صدق القرار الذي يصدر من السلطة التنفيذية مستقبلا و يشجع على مزيد من الصفقات السياسية التي لا يمكن أن تؤسس إصلاحا أو تحارب فسادا أو تصون المجتمع مما علق به من مشكلات أو تحافظ على الدستور أو القانون.

تعيين أحمد

وكان المجلس وافق على مشروع قانون بشأن اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الموقعة في الكويت بديسمبر الماضي وقرر احالتها الى مجلس الامة.

وقال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح عبدالله الـ«كونا» ان مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون بشأن تلك الاتفاقية التي وقعت في 15 ديسمبر عام 2016 وقرر احالتها الى مجلس الامة.

وأكد اهمية هذه الاتفاقية كونها تهدف لملاحقة المطلوبين للعدالة بما لا يخالف مبدأ السيادة لدولة الكويت والمملكة المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق والحريات والضمانات في كلا البلدين.

وذكر ان من شأن هذه الاتفاقية ان تعمل على تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل التعاون المشترك بين الكويت والمملكة المتحدة في المجالين القانوني والقضائي.

وزراء الخارجية

للفلسطينيين، وحذر الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط خلال الاجتماع الذي عقد في مركز مؤتمرات على الطرف الشمالي من شاطئ البحر الميت بالأردن من مخاطر التدخل الخارجي في الحرب الأهلية السورية.

وقال أبو الغيط إن المواطن العربي يشعر بالقلق إزاء الأزمات الحالية، مشيرا إلى أن «لا ملجأ للعرب سوى العرب»، وأضاف أن الأزمة السورية هي أكبر أزمة تشهدها المنطقة، وإنها لا يجب أن تترك للدول الغربية تديرها كما تشاء، مشددا على أهمية تقديم الدعم للدول التي استضافت اللاجئين، مطالباً بالاستمرار بإصلاح الجامعة رغم الظروف.

من جانبه، قال وزير الخارجية الموريتاني إن القمة العربية تأتي وسط أوضاع وظروف صعبة، مشيرا إلى أن القضية الفلسطينية تبقى القضية الأهم للعرب، وأضاف أنه ينبغي الدفع بالعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات، مشيراً إلى أن القمة تعقد في ظل عدة أزمات تمر بها الدول العربية.

من جانبه، قال وزير الخارجية الأردني إن الفوضى التي شهدتها دول عربية سمحت للبعض بالتسلل والتدخل، مشددا على أن العرب متفقون على مركزية القضية الفلسطينية.

وشدد على أهمية إيجاد حل للأزمة السورية وفق القرارات الدولية، مشيرا إلى أن التحديات المشتركة تفرض عملا مشتركا لتجاوزها، مضيفا: «ينبغي أن نقتلع الإرهاب من دولنا».

وسبق اجتماع وزراء الخارجية اجتماع للجنة الوزارية الرباعية التي شكلتها القمة السابقة لبحث التدخلات الإيرانية في الشأن العربي، والتي ثمنت بدورها رد مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تضمنه خطاب سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني داعية إيران إلى «التعامل الإيجابي» مع هذه المبادرة تعزيزا للأمن والاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك في البيان الصادر عن الاجتماع الخامس للجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بمتابعة بعد تطورات الأزمة مع إيران وسبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية الذي عقد اليوم الاثنين على هامش اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة العربية الـ28 في البحر الميت بالأردن.

وقال البيان إن اجتماع اللجنة التي تترأسها الإمارات وتضم كلا من البحرين والسعودية ومصر والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ناقشت تطورات الأزمة مع إيران ومسار العلاقات العربية معها وسبل التصدي للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وأضاف أن المجتمعين اطلعوا في هذا الشأن على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بما في ذلك الخطوات التي اتخذت لتنفيذ قرار القمة العربية في «نواكشوط» العام الماضي في هذا الشأن والقرارات الوزارية ذات الصلة وكذلك الرصد الذي قامت به الأمانة العامة حول أبرز التصريحات السلبية للمسؤولين الإيرانيين تجاه الدول العربية.

وذكر البيان أن اللجنة ناقشت في اجتماعها «التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية واستنكرت في ذات الوقت التصريحات الاستفزازية المستمرة من قبل المسؤولين الإيرانيين ضد الدول العربية».

وأفاد بأن اللجنة أعربت عن «قلقها البالغ إزاء ما تقوم به إيران من تأجيج مذهبي وطائفي في الدول العربية وما ينتج عن ذلك من فوضى وعدم استقرار في المنطقة ما يعيق الجهود الإقليمية والدولية لحل قضايا وأزمات المنطقة بالطرق السلمية مطالبة بالكف عن ذلك».

وأوضح أن اللجنة الوزارية اعتمدت التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء على مستوى كبار المسؤولين بهدف وضع خطة تحرك عربية من أجل التصدي للتدخلات الإيرانية في المنطقة العربية.

وأشار إلى أنها أكدت خلال الاجتماع على ضرورة التزام إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2231 لعام 2015 وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال «حال انتهاك إيران لالتزاماتها بموجب الاتفاق» وأهمية انضمام إيران الى معاهدة عدم الانتشار النووي ومراعاة المشاكل البيئية للمنطقة.

الجارالله: لا دخل

تتبع لها إذ تتبع المكاتب الصحية وزارة الصحة، موضحا أن السفارات تستضيف هذه المكاتب.

وأوضح الجارالله في تصريح للصحفيين على هامش مشاركته في حفل السفارة البنغلاديشية بالعيد الوطني أن الجهات التي تتبعها هذه المكاتب يقع على عاتقها الدور الأساسي، مشيرا إلى وجود لجنة برلمانية ستقوم بزيارة هذه المكاتب في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية للتحقيق في هذا الموضوع وبحثه.

وحول توقيع الكويت اتفاقيات عسكرية بالاجتماع الاخير للجنة التوجيه البريطانية - الكويتية المشتركة بين الجارالله انه «ليس هناك اتفاقيات عسكرية تم التوقيع عليها بل هناك تعاون عسكري وهناك بحث في أوجه هذا التعاون تم التطرق اليه».

وذكر انه «تم وضع خطوط عريضة لمستقبل هذا التعاون العسكري بين وزارة الدفاع الكويتية والمسؤولين في وزارة الدفاع البريطانية

وأعرب الجارالله عن تفاؤله بانطلاق الحوار الايراني الخليجي بعد جهود عدة عبر الرسائل والزيارات المتبادلة بين الجانبين.

وقال الجارالله ان الكويت اطلعت اصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون على فحوى الرسالة التي تسلمتها اخيرا من ايران.

وعن توجه ايران لتوسيع منشآتها النووية في بوشهر أعرب الجارالله عن قلقه فيما يتعلق بمفاعل بوشهر باعتباره قريبا جدا من الساحل الكويتي.

وقال «نتمنى بالفعل ان يكون هناك رقابة واحكام لهذا المفاعل النووي حتى لا يؤثر على المنطقة ومحيطها والا يكون هناك مخاطر حقيقية منه».

وأضاف ان «اصدقاءنا في ايران يؤكدون ان المفاعل بعملياته المستمرة هو تحت سيطرتهم وهناك ضوابط فنية وتكنولوجية دقيقة جدا تتعلق به» معربا عن الامل ان تكون هنا

ومن جانب اخر اشاد نائب الجارالله في تصريح مماثل بالعلاقات الوثيقة والتاريخية بين الكويت وبنغلاديش معربا عن سعادته بالمشاركة في احتفال السفارة البنغلاديشية بهذه المناسبة الوطنية.

«التعاون الخليجي»

تضامن دول مجلس التعاون مع مملكة البحرين فيما تتخذه من إجراءات امنية لمكافحة التنظيمات الارهابية والحفاظ على امن المملكة واستقرارها وسلامة المواطنين والمقيمين، وأشاد الدكتور الزياني في تصريح صحفي بالجهود الحثيثة والانجازات والنجاحات الامنية المتميزة التي حققتها وزارة الداخلية بمملكة البحرين في مكافحة التنظيمات الارهابية والتي تبرهن على الكفاءة العالية والجاهزية الكبيرة في الكشف عن المخططات الارهابية وحماية المجتمع البحريني من شرورهم وأعمالهم الاجرامية.

وأشار إلى القاء وزارة الداخلية البحرينية الاحد المنصرم القبض على عناصر شبكة ارهابية خططت وتدربت وقامت بارتكاب عمليات ارهابية في البحرين وخزنت كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر والمواد المتفجرة التي يراد من ورائها ترويع الآمنين ونشر الفوضى وسفك الدماء الزكية.

وأكد ثقته التامة بأن «التنظيمات الارهابية في مملكة البحرين والقوى الداعمة لها لن تلقى إلا الخيبة والفشل الذريع في مساعيها الرامية الى زعزعة امن واستقرار مملكة البحرين».

وكانت وزارة الداخلية البحرينية اعلنت مساء امس الاحد عن إلقاء القبض على خلية إرهابية مكونة من 14 شخصا خططت وشرعت في تنفيذ عدد من الاعمال الارهابية واستهداف شخصيات مهمة في الدولة وتنفيذ عملية ضد رتل من آليات الأمن العام.

أردوغان: حذار

وقال انه «مثلما جرى رسم حدود دول المنطقة قبل 100 عام بالدماء والدموع والفتن نشهد محاولات مشابهة لذلك اليوم من خلال استخدام الشبكات الإرهابية».